الخصوصية
في مواقع التواصل الاجتماعي
في التشريع الإسلامي والقانون الكويتي

د٠ سوزان زهير السمان (*)

المقدمة :

صانت الشريعة الغراء والقانون الوضعي الإنسان من أي اعتداء، سواء أكان مادياً يتمثل في الإضرار بالممتلكات، أو الإضرار بجسم الإنسان، أم معنوياً مثل الإضرار بمشاعره وأحاسيسه.

وهناك جانب من حماية الإنسان من الأضرار المعنوية يسمى بحماية حق الخصوصية، وهو من الحقوق التي ضمنتها كل من الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي على حد سواء، كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وانتهاك حق الخصوصية بوسائل التواصل الاجتماعي يعد من المشكلات العصرية الحديثة، التي من واجب الفقه الحديث معالجتها، وبيان حكم الشرع فيها، إضافة إلى بيان حكم القانون؛ حيث إن مسألة انتهاك حق الخصوصية من المسائل المسلم بها تقليدياً، لكن حدوث هذا الانتهاك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هو ما يجب بيان حكمه، وشروطه، وعقوبته، كل ذلك بشكل مقارن بين الشريعة والقانون.

(*) مدرس بقسم الفقه وأصوله– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

* بحث مدعوم من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت – رقم(HJ02/١٩).

أولاً: مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في السعي لضبط وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أحد الوسائل المستخدمة في التعدي على خصوصية المسلمين، من خلال التجسس واختراق الحسابات، والوصول إلى المعلومات الخاصة للأفراد من صور خاصة، ومعلومات عائلية، وحسابات مصرفية، واستخدامها استخداماً سلبياً.

فما هو الحكم الشرعي والقانوني لخرق خصوصيات الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي؟

ثانياً: أهداف البحث.

يهدف البحث إلى معالجة مسألة تمس كل فرد في عصرنا الحديث، وهى حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وتتمثل المعالجة فيما يلي:

– بيان حكم الشريعة الغراء فيما يستجد من مسائل، ومنها حق خصوصية المسلم في مواقع التواصل الاجتماعي.

– توضيح القواعد القانونية الملزمة فيما يتعلق بحق الخصوصية والجزاء المترتب على مخالفة هذه القواعد.

– المقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي، والقانون الوضعي فيما يتعلق بأحكام حق الخصوصية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

تناول عدد من الباحثين موضوع حق الخصوصية وأحكامه وانتهاكاته والعقوبات المترتبة على ذلك، ومن أهم هؤلاء الباحثين ما يلي:

ريموند واكس، ترجمة: ياسر حسن، مراجعة: هاني فتحي سليمان، ٢٠١٣م، في كتابه المعنون بـ: الخصوصية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، مصر.

تناول الباحث تعريف حق الخصوصية وبيان أحكامه، وتناول موضوع انتهاك حق الخصوصية في عصر التكنولوجيا والإنترنت، وقدم في بحثه تصورات جديدة للخصوصية الشخصية، والسعي لحمايتها، من خلال قوانين تضمن حماية هذا الحق، وتعاقب على انتهاكه.

عالج هذا الكتاب حق الخصوصية وفقاً لمفهوم الثقافة الغربية، والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن الثقافة الإسلامية والعربية.

جابر طه العلواني، ٢٠٠٣م.، كتاب: الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان.

تناول الباحث في كتابه خصوصية الإسلام وتعايش المسلمين مع غيرهم مع الحفاظ على تعاليم الإسلام الخاصة، كما تحدث عن عالمية الإسلام والعلاقات الدولية مع بلاد المسلمين في الحضارة الإسلامية، كما تناول الباحث موضوع حوار الحضارات، وتحدث عن النهج السياسية الحديثة في بلاد المسلمين، والتي أثرت على خصوصية المجتمع العربي المسلم.

تومي فضيلة، ٢٠١٧م.، إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد٣٠، الجزائر.

تطرق الباحث إلى مخاطر عرض خصوصية الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي، وأن هذه الخصوصية بمجرد عرضها على هذه الشبكة فقد أصبحت مهددة بالاختراق، وتناول في بحثه آليات إدارة الخصوصية، والمخاطر الاجتماعية الناجمة عن التواجد الرقمي للأفراد، دون تطرقه لحق الخصوصية في الفقه الإسلامي أو الأحكام القانونية التي تنظم حق الخصوصية.

أما بحثي فهو دراسة مقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والقانون، وهي من الدراسات النادرة في هذا المجال، وسيتناول تعريف حق الخصوصية، ونسبيته، وتغير مفهومه مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وموقف الفقه الإسلامي

والقانون من حق الخصوصية من ناحية النطاق، وإجراءات الحماية في الفقه الإسلامي والقانون.

إضافة إلى ما ذُكر، فإن هذا البحث يعالج مشكلة اجتماعية عصرية، تهم كل مسلم حريص على الالتزام بالأحكام الشرعية، ويعد أيضاً من الأبحاث التي تبرهن على مرونة الأحكام الفقهية، وصلاح تطبيقها في كل زمان ومكان.

رابعاً: أهمية البحث.

للبحث في حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي أهمية، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

– معرفة حدود الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في الشريعة والقانون.

– نشر الوعي بأحكام الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكليهما تأثير من خلال العقوبة في الدار الآخرة التي تترتب على مخالفة الشرع الحنيف، والعقوبة الدنيوية التي ينص عليها القانون في حال مخالفته.

– إثراء البحث العلمي بالبحوث العصرية التي لم تتم معالجتها في كتب الفقه القديمة، لإثبات مواكبة أحكام الفقه الإسلامي لكل زمان ومكان.

خامساً: حدود البحث.

في هذا البحث سيتم معالجة حق الخصوصية في الفقه الإسلامي، ومقارنتها مع الأحكام القانونية في القانون الكويتي، إضافة إلى الاستعانة بالقوانين المقارنة عند عدم وجود نصوص قانونية في القوانين الكويتية.

سادساً: منهج البحث.

اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي والتحليلي المقارن؛ حيث أستقرئ آراء فقهاء الشريعة والقانون في حق الخصوصية، وموقف التشريعات المقارنة والتشريع الكويتي، وتحليل ومناقشة الآراء الفقهية، وأحكام الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية.

سابعاً: خطة البحث.

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة.

***المبحث الأول: مفهوم حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي ونطاقها:**

المطلب الأول: مفهوم حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: نطاق حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي.

***المبحث الثاني: حماية حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي:**

المطلب الأول: صور انتهاك حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: وسائل الحماية الشرعية والقانونية لحق الخصوصية.

الخاتمة: أهم نتائج البحث وتوصيات.

فهرس المراجع.

المبحث الأول

مفهوم حق الخصوصية

في مواقع التواصل الاجتماعي ونطاقها

سيتم في هذا المبحث بيان مفهوم حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيتم بيان نطاق حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول : مفهوم حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي:

إن مفهوم حق الخصوصية ينطوي على إشكالية صعبة؛ لأن هذا الحق في ذاته أمر من الصعب ضبطه بدقة، لارتكازه على فكرة نسبية تتغير بتغير الزمان والمكان وعادات الناس وتقاليدهم، ورغم ذلك فقد حددت الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة نطاقا لحق الخصوصية رغم نشرها في الفضاء الإلكتروني الذي تتلاشى أمامه الحدود.

أولاً: تعريف حق الخصوصية لغة.

الحق في اللغة ورد بمعانٍ عدة؛ منها خلاف الباطل، وهو مصدر حقَّ الشيء، من باب ضرب، يقال حقَ الشيء يحق حقاً، أي: وجب وثبت، ويقال: حقّت القيامة، أي: أحاطت بالخلائق فهي حاقة، ويقال: حققت عليه القضاء أحقه حقاً إذا أوجبته، وحقيقة الشيء منتهاه وأصله المشتمل عليه، واستحق فلان الأمر استوجبه. فالمعنى اللغوي للحق يدور حول محور واحد، ألا وهو: الوجوب أو الثبوت، فيراد بالحق وفقاً لهذا المعنى: الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره. [1]

(١) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (١٩١٨م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الأميرية، ص١٩٦-١٩٧.

أما الخصوصية فهي من التخصيص، وخصّه بالشيء يخصّه خصّاً وخصوصاً وخصوصية، وخصّصه واختصّه أفرد به دون غيره، والخاصّة خلاف العامة. (١)

ثانياً: تعريف حق الخصوصية في الاصطلاح.

الحق اصطلاحاً هو مصدر للمصلحة، وقد بين الإمام القرافي الفرق بين قاعدة حقوق الله وحقوق الآدميين، بقوله: "حق الله أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه".(٢)

وعرفه الفقهاء بأنه: اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء، أو اقتضاء أداء من آخر تحقيقاً لمصلحة معينة.(٣)

أما الخصوصية في الفقه الإسلامي فهي الصفة التي توجد في الشيء، ولا توجد في غيره.(٤)

وعرفه بعض الفقهاء بأنه: صيانة الحياة الشخصية والعائلية للإنسان بعيداً عن الانكشاف أو المفاجأة من الآخرين بغير رضاه.(٥)

---

(١) المصري، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، (١٤٢٤هـ)، لسان العرب. (ط١). لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٧/٧.

(٢) القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي، (١٤١٨هـ)، الفروق. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٥٦/١.

(٣) الدريني، فتحي. الحق ومدى سلطان الدولة تقييده، نظرية التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون، بيروت: دار الفكر، ص١٩٣.

(٤) قلعجي، محمد رواس، (١٤١٦هـ). معجم لغة الفقهاء، (ط١). بيروت: دار النفائس، ص١٦٩.

(٥) الجندي، حسني. (١٤١٣هـ)، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، (ط١)، دار النهضة العربية، ص٤٦.

ثالثاً: تعريف حق الخصوصية في القانون.

يعرف الحق قانوناً بأنه مزية أو قدرة يقرها القانون ويحميها لشخص معين على شخص آخر، أو على شيء معين أدبي أو مادي.(١)

وعرف أيضاً بأنه: سلطة قانونية مستمدة من علاقة شخصية تخول لشخص أن يطالب شخصاً آخر أو عدة أشخاص بتحقيق مصلحة ما طوعاً أو كرها.(٢)

أما حق الخصوصية فقد عرف بأنه: حق الفرد في حياة منعزلة مجهولة، أي: حق الشخص ألا يكون اجتماعياً.(٣)

أما بالنسبة للخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي، فعرفت بأنها: حق الفرد في أن يضبط عملية جمع المعلومات الشخصية عنه، وعملية معاملتها آلياً، وحفظها، وتوزيعها، واستخدامها في صنع القرار الخاص به أو المؤثر فيه.(٤)

يتبين مما سبق أن مفهوم حق الخصوصية من الصعب تحديده بشكل دقيق، وذلك بسبب الفروق الثقافية.

خامساً: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي.

مواقع التواصل الاجتماعي هي منظومة الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء حساب خاص به، وربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني

---

(١) منصور، إسحاق إبراهيم، (١٩٩٩م). نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص٢١٠.

(٢) حجازي، عبد الحي (١٩٥١م)، مذكرات في نظرية الحق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ص١٥.

(٣) قايد، أسامة عبد الله، (١٩٩٤م)، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات. مصر: دار النهضة العربية، ص١٥.

(٤) المقاطع، محمد عبد المحسن، (١٩٩٢م)، حماية الحياة الخاصة للأفراد وضماناتها في مواجهة الحاسوب، الكويت: بدون دار نشر، ص٤٥.

مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات. وكذلك صفحات الويب يمكن أن تسهل التفاعل بين الأعضاء المشتركين.[١]

ويعد من أشهرها موقع (Facebook)، و(LinkedIn)، (Twitter)، (Instagram)، وغيرها من المواقع ذات الصلة التي تمكن المستخدمين من التواصل المباشر ببعضهم ومشاركة الاهتمامات والفعاليات.[٢]

أما التواصل الاجتماعي فهو عملية التواصل مع عدد من الناس عن طريق مواقع وخدمات إلكترونية، توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع، فهي مواقع لا تعطي معلومات فقط، بل تتزامن وتتفاعل أثناء عرض المعلومة، ويتم تبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الإنترنت.[٣]

وقد شجع الإسلام على التواصل الاجتماعي، وأن يعكس الفرد الأخلاق العالية في تعامله، وكان هذا التواصل من خلال الحوار والزيارات والندوات واللقاءات الجماهيرية[٤]، ثم ظهرت بعد ذلك مواقع التواصل الاجتماعي الحالية.

المطلب الثاني : نطاق حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي:

في هذا المطلب سيتم بيان نطاق حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي، ثم بيان نطاقها في القانون الكويتي والقوانين المقارنة.

---

(١) فضل الله، وائل مبارك خضر. (٢٠١٢م). أثر الفيس بوك على المجتمع. السودان: المكتبة الوطنية، ص٧.

(٢) محمد، علي محمد بن فتح. مواقع التواصل الاجتماعي وآثارها الأخلاقية والقيمية. الجامعة الإسلامية، ص٥.

(٣) المقدادي، خالد غسان يوسف. (٢٠١٣م). ثورة الشبكات الاجتماعية. (ط١). الأردن: دار النفائس، ص٢٤.

(٤) محمد أحمد حسين، الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الحديثة، إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية/ نابلس، ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ/٢٤ نيسان ٢٠١٤م،ص٦-٩.

أولاً: نطاق حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي.

أصدر مؤتمر الطائف سنة ١٩٨٩م، لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وثيقة أطلق عليها حقوق الإنسان في الإسلام، وقد نصت على حق الخصوصية في المادة ١٩ منها وقد ورد فيها: "أ. لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه وأهله وعرضه وماله. ب. للإنسان الحق في الاستقلال بشؤون حياته الخاصة في مسكنه وأسرته، وماله واتصالاته، ولا يجوز التجسس عليه، أو الرقابة، أو الإساءة إلى سمعته، ويجب على الدولة حمايته من كل تدخل تعسفي، وذلك كله ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. ج. وللمسكن حرمته في كل حال، ولا يجوز هدمه أو مصادرته، أو تشريد أهله منه، ولا يجوز دخوله بغير إذن أهله، أو بصورة غير مشروعة.[١]

والحقيقة لا يمكن تحديد عناصر حق الخصوصية تحديداً مانعاً جامعاً، لكن يمكن تحديد أهم عناصر حق الخصوصية بالحياة العاطفية، والزوجية، والعائلية، والحالة الصحية، والرعاية الطبية، والمحادثات الهاتفية، والأحاديث الخاصة، والذمة المالية، والآراء السياسية، والمعتقدات الدينية، وموطن الشخص، ومحل إقامته، وحرمة مسكنه، وحرمة مراسلاته، واسمه، وصورته، وحرمة جسده، وحياته المهنية، والوظيفية، وقضاء أوقات فراغه.[٢]

ففي الشريعة الإسلامية صحيح أنه لم يرد لفظ حق الخصوصية في الكتب الفقهية، لكن يمكن إجمال هذا الحق بعورة الإنسان باعتبار جسمه من

---

(١) صباريني، غازي حسن. (١٩٩٧م). الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. (ط٢). الأردن: دار الثقافة، ص١٣٨.

(٢) حسين بن سعيد الغافري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص١١١.

خصوصياته، ومسكن الشخص، الذي يقابله في عالم المعلوماتية ما يخزنه الشخص من معلومات تحت كلمة سر معينة، وأسرار الشخص وتفاصيل علاقاته الخاصة وعمله، ومراسلات الشخص.

فهذه العناصر ورد ذكرها في المؤلفات الفقهية، وهي تعد جوهر حق الخصوصية، وسيتم بيان ذلك وفق ما يلي:

١. حرمة الجسد.

يعد اللباس من أصل الفطرة الإنسانية، وأن الإنسان يخجل من ظهور عورته للغير، ويؤكد ذلك قوله ﷺ: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد".(١)

و بالنسبة للعورة ففيها تفصيل كالآتي:

آ. عورة الرجل.

عورة الرجل في الصلاة وبين الرجال ما بين السرة والركبة.(٢)

أما عورة الرجل في حق الأجنبيات، فهناك عدة أقوال في ذلك:

– ذهب الشافعية إلى أن جميع بدن الرجل عورة في حق المرأة الأجنبية، وبه قررت الرواية الأخرى للحنابلة.(٣)

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات، حديث رقم: ٣٣٨، ٢٦٦/١.

(٢) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. (ط٢). دار الكتاب الإسلامي، ٢١٩/٨.

(٣) الشربيني، محمد الخطيب. (١٩٩٨م). مغني المحتاج. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٥٠٦/٩.

– وذهب المالكية بأن عورة الرجل مع الأجنبية هي جميع بدنه ما عدا الوجه والأطراف.[١]

– أما الحنفية والرواية عند الحنابلة أن عورة الرجل بالنسبة للأجنبية هي ما بين السرة والركبة، إذا كانت تأمن على نفسها، فهم لم يفرقوا بين عورة الرجل مع ذوات محارمه وبين عورته مع الأجنبيات،[٢] وهذا هو الرأي الراجح.

ب. عورة المرأة.

أما بالنسبة لعورة المرأة فيختلف حد عورة المرأة في الصلاة، عنه في حق المرأة الأخرى، وكذلك تختلف عورتها بالنسبة للمحارم وللأجانب.

وبما أن موضوع البحث يتعلق بحق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، سنبين حد عورة المرأة بالنسبة للمرأة، وبالنسبة للأجانب، دون استفاضة.

ج. عورة المرأة بالنسبة للمرأة.

قال تعالى: "وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[٣]

---

(١) عليش، محمد. (١٢٩٤هـ). شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل. دار الباز: المطبعة الكبرى العامرة، ١٥٢/١.

(٢) الكاساني، علاء الدين. (١٤٠٦هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. (ط٢). لبنان: دار الكتب العلمية، ٥٠٦/٩.

(٣) سورة النور، الآية: ٣١.

لذا فقد فرق الفقهاء بين عورة المرأة المسلمة في حق المسلمة، وعورتها في حق الكافرة، وذلك بسبب الاختلاف في التفسير لكلمة (نسائهن) فالبعض اقتصرها فقط على النساء المسلمات دون الكافرات، والبعض اعتبرها عامة للنساء المسلمات والكافرات.

أما الحالة الأولى: فقد قرر الفقهاء أن عورة المسلمة في حق المسلمة هي عورة الرجل إلى الرجل، أي ما بين السرّة والركبة، مع اختلاف الحنفية مع الجمهور في دخول الركبة من العورة وعدمه.(١)

أما عورة المسلمة في حق الكافرة، فإن الحنابلة وبعض الشافعية لم يفرقوا بين الكافرة والمسلمة.(٢)

أما الحنفية والمالكية وبعض الشافعية فقرروا أن المرأة الكافرة كالرجل الأجنبي بالنسبة للمسلمة.(٣)

والراجح والله أعلم هو أنه لا فرق بالنسبة للعورة في حق المسلمة والكافرة على حد سواء، لاتحاد العلة وهى عدم وجود الشهوة، وكذلك ما كان في عهد النبي الكريم من دخول النساء الكافرات على نساء النبي صلى الله عليه وسلم وعدم احتجابهن منهن على تحديد العورة من السرّة إلى الركبة.(٤)

مما سبق ممكن أن نستنتج ما يلي فيما يتعلق بحق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي:

---

(١) الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين. (١٤٢٤هـ). شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي. (ط١). مصر: دار الكتب العلمية، ٥٠٥/٩.

(٢) المغني، ٥٠٥/٩، مغني المحتاج، ١٣٢/٣.

(٣) الفواكه الدواني، ١٥٢/١، مغني المحتاج، ١٣١/٣-١٣٢.

(٤) نذير، تنوير أحمد بن محمد. (٢٠٠٧م). حق الخصوصية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الإنكليزي، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، ص١٠٥.

للرجل أن يضع صورته على مواقع التواصل الاجتماعي بشرط الحشمة في اللباس، وبشكل لا يؤدي إلى ظهور العورة التي الراجح فيها ما بين السرة والركبة، وللغير الاطلاع على هذه الصورة إذا كانت ظاهرة لكل من يرتاد الموقع، دون أن يعد ذلك انتهاكاً لحق الخصوصية.

أما فيما يخص المرأة المسلمة والله أعلم فهو عدم جواز وضع صورتها على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لأن ذلك يعد من باب الاعتداء على حرمات الله.

وإذا كان للرجل أو المرأة صوراً خاصة محفوظة في وسيلة إلكترونية بعيدة عن متناول العامة، فإن الوصول إلى هذه الصور اعتداء على حق الخصوصية الذي ضمنت حمايته كل من الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية، ويعاقب المعتدي على اعتدائه حتى لو كانت الصور محتشمة.

وقد ذكرنا سابقاً أن حق الخصوصية لا يمكن أن نضع له حدوداً معينة لاختلاف الثقافات والأديان[1]، يمكن أن نستنتج من هذه المادة أنه لا توجد جريمة إلا إذا وجدت نية إشباع اللذة الجنسية، ولم يحدد القانون ما هي العورة المقصودة في هذا القانون، فما يعتبره المسلم عورة، قد لا يكون عورة عند غيره.

٢. حرمة المسكن.

مصطلح المسكن أو البيت لا خلاف عليه لا فقهياً ولا قانونياً ولا لغوياً، واللفظ مأخوذ من السكون، وهو ذهاب الحركة والاضطراب، فقال تعالى: "وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ".[2] أي مسكن

(١) "فمثلاً صدر قانون الجنايات الجنسية في بريطانيا سنة ٢٠٠٣م، الذي اعتبر عملية الاطلاع على عورة الآخر بقصد إشباع اللذة الجنسية جريمة يعاقب عليها القانون، وسماها جريمة التلذذ عن طريق التلصص"، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٠.

تسكنون فيه، وتهدأ عنده جوارحكم عن الحركة؛ لأن الحركة عادة تكون خارج البيت، فإذا عاد المرء إليه سكن.[١]

ويرى الإمام الكاساني أن الداخل؛ إما أن يكون أجنبياً، أو من محارمه، فإن كان أجنبياً فلا يحل له الدخول فيه من غير استئذان، وتكون الحرمة في دخول البيت سواء أكان سكانه فيه أم لا؛ لأن الإنسان كما يتخذ البيت ستراً لنفسه، يتخذه ستراً لأمواله، وكما يكره إطلاع الغير على نفسه، يكره اطلاعه على أمواله.[٢] وكذلك يجب على المرء أن يستأذن على المحارم، وصرح المالكية بأنه من جحد وجوب الاستئذان يكفر، لأنه مما علم من الدين بالضرورة.[٣]

والاستئذان هو طلب الإذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن،[٤] وعلة الاستئذان وتحريم الدخول في بيوت الآخرين هي خوف الكشف على المحرمات، والاطلاع على العورات، وقد ورد في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: ".. إنما جعل الاستئذان من أجل البصر".[٥] قال مالك: الاستئناس الاستئذان ثلاثاً، وهو واجب وجوب الفرائض.[٦]

---

(١) المالكي، أبو بكر بن العربي (١٤٢٤هـ)، أحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، لبنان، ١١٥/٣، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، ٢٠٠٠م، النيابة شرح الهداية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني، ٢٩٩/٤.

(٣) العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد. (١٣٥٥هـ). حاشية العدوي، مطبعة مصطفى محمد، ٤٣٩/٢.

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل. (١٣٧٩هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ٢٦٢/١٢.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، حديث رقم: ٥٨٨٧، ٢٣٠٤/٥.

المالكي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن. (١٩٩٤م). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٦٩٩/١.

وأرى أنه إذا أردنا أن نأخذ هذا الحكم في مواقع التواصل الاجتماعي فيقابله الحساب الخاص المحفوظ بكلمة سر أو شيفرة معينة، فلا يجوز الدخول إلى ذلك الحساب إلا بإذن صاحبه، وإذا ما تم اختراق الحساب فهو بحكم انتهاك حرمة البيت الخاصة؛ لأنه قد يكون فيه صور خاصة ومعلومات سرية، وقد يكون فيه أموال (أرقام حسابات بنكية)، وما إلى ذلك مما يحفظه الشخص عادة عن إطلاع الغير.

٣. حرمة إفشاء السر.

السر هو خلاف الإعلان، ويدل على إخفاء الشيء.[١]

وذهب الأصفهاني إلى أن السر هو الحديث الذي يريد الإنسان كتمانه عند إفضائه إلى الآخر، ويشمل الأمور المستورة التي يستقبح الإنسان إشاعتها، سواء أكانت هذه الأمور قد وقعت أم تكون ستقع في المستقبل.[٢]

والمراد بإفشاء السر نشره وإظهاره، وهو نقيض الحفظ والكتمان، والأسرار منها ما يعد من العاديات التي لا يحدث إفشاؤها ضرراً في كرامة الإنسان، أو إهداراً لمصلحة، أو تفويتاً لمنفعة، ولكنه مع ذلك يجب ألا تفشى إلا بإذن صاحبها، وهناك أسرار يترتب على إفشائها إلحاق الضرر بصاحب السر، أو تفويت مصلحة.[٣]

---

(١) زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس. (١٣٦٦هـ). مقاييس اللغة. (ط١) القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٥٩/٥.

(٢) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (١٤٠٥هـ). الذريعة إلى مكارم الشريعة، (ط١). القاهرة: دار الصحوة، ص٢٩٧.

(٣) نذير، تنوير أحمد بن محمد. حق الخصوصية، ص١٩٠.

فذهب ابن بطال إلى عدم جواز إفشاء الأسرار التي تحمل المضرة على صاحبها،[١] وكذلك ذهب مجمع الفقه الإسلامي في قرار له إلى أن الأصل حظر إفشاء السر، وإفشاؤه بدون مقتضٍ معتبر، موجب للمؤاخذة شرعاً.[٢]

لكن يرى أبو حامد الغزالي أنه لا يجوز إفشاء السر مطلقاً، وجاء في كتابه إحياء علوم الدين: "منهي عنه (إفشاء السر) لما فيه من الإيذاء والتهاون بحق المعارف والأصدقاء، ... فإفشاء السر خيانة، وهو حرام إذا كان فيه إضرار، ولؤم إن لم يكن فيه إضرار".[٣]

٤. خصوصية الاتصالات.

الاتصال هو انتقال المعلومات من جهة إلى جهة أخرى، بواسطة الكلمة، أو الكتابة، أو الإشارة، ويندرج تحته نقلها بالصور، أو باستخدام الهاتف، أو البريد الإلكتروني، والاتصال عبر الأقمار الصناعية.[٤] والإنترنت في العصر الحديث أصبح أحدث وسيلة اتصال متعدد بالكتابة أو المحادثة الصوتية، أو بالصوت والصورة.

ويعد الاتصال والمحادثة بكل أنواعها من خصوصيات الناس، فلا يجوز الاطلاع على اتصالات الشخص، إلا إذا كانت هناك حاجة أو ضرورة لدفع المفسدة التي هي أكثر من مفسدة الاطلاع؛ لأن الأصل في الاطلاع على الاتصالات الحرمة، واستدل على ذلك بما يلي:

---

(١) عبد الملك، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف. (١٤٢٣هـ). شرح صحيح البخاري لابن بطال. السعودية: مكتبة الرشد، ٦٣/٩.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٤م، العدد الثامن، ١٥/٣.

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد. (١٤١٩هـ). إحياء علوم الدين. (ط١). سورية: دار الوعي، ٢١٠/٣.

(٤) نذير، تنوير أحمد بن محمد. حق الخصوصية، ص٢٤٠.

آ. قوله تعالى: (.. ولا تجسسوا ..)[١]، التجسس هو استراق السمع، سواء أكان بواسطة شخص أم جهاز يسجل وينقل وقائع معينة ومحادثات جرت في مكان خاص، ويقع التجسس على المسلم بتقصي أخباره، والاستماع إلى محادثاته الخاصة دون علمه، أو النظر إلى ما هو خفي من أسراره، أو استكشاف ما أخفاه وستره.[٢]

ب. قوله عليه الصلاة والسلام: " إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً".[٣] والظن المنهي عنه هو التهمة بدون قرينة حال تدل عليه، والتحدث بما يظنه، فقد يقع له خاطر التهمة ابتداء ويريد أن يتجسس خبر ذلك، ويبحث عنه، ويتبصر ويستمع لتحقيق ما وقع له من تلك التهمة.[٤]

ج. قوله عليه الصلاة والسلام: ".. من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار ..".[٥]

ثانياً: نطاق حق الخصوصية في القانون الكويتي والقوانين المقارنة.

لم تتطرق القوانين لتحديد المسائل التي تعتبر من ضمن حق الخصوصية الذي لا يجوز الاعتداء عليه، لكن إذا أردنا معرفة نطاق حق الخصوصية في القانون، فعلينا التدقيق في المسائل المحظورة في القوانين الخاصة بحماية حق

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٢) الوكيل، سامي صالح. ومفتي، محمد أحمد. (١٤١٠هـ). النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ص٥٢-٥٣.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها، حديث رقم: ٢٥٦٣، ١٩٨٥/٤.

(٤) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (١٤٠٨هـ). الجامع لأحكام القرآن. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية، ٢١٧/١٦.

(٥) أخرجه أبو داود بسنده، كتاب الوتر، باب الدعاء، الحديث رقم: ١٤٨٥، ١٦٣/٢-١٦٤.

الخصوصية على الإنترنت في البلد الذي أصدر القانون، فهي تختلف من بلد لآخر وفقاً لعاداته وتقاليده.

ففي السعودية – مثلاً– صدر قانون خاص بمكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر سنة ٢٠٠٧م. الذي اعتبر العمل يعد جريمة إذا أدى إلى التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي دون مسوغ نظامي صحيح، أو التقاطه، أو اعتراضه، أو التشهير بالآخرين، أو إلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.(١)

وفي الكويت صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وحدد في المادة الثالثة منه عقوبة خاصة لكل من ارتكب دخولاً غير مشروع إلى جهاز حاسب آلي، أو إلى نظامه، أو إلى نظام معالجة إلكترونية للبيانات، أو إلى نظام إلكتروني مؤتمت أو إلى شبكة معلوماتية. فإذا ترتب على هذا الدخول إلغاء أو حذف أو إتلاف أو تدمير أو إفشاء أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات، فتكون العقوبة مشددة.

وكذلك نصت على عقوبة كل من زور أو أتلف مستنداً أو سجلاً أو توقيعاً أو نظام معالجة إلكترونية للبيانات أو نظامًا إلكترونيًّا مؤتمتًا أو موقعاً أو نظام حاسب آلي أو نظامًا إلكترونيًّا بطريق الاصطناع أو التغيير أو التحوير أو بأي طريقة أخرى، وذلك باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات.

وكذلك كل من استعمل الشبكة المعلوماتية أو استخدم وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في تهديد أو ابتزاز شخص طبيعي أو اعتباري لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه؛ وتكون العقوبة مشددة إذا كان التهديد يعد مساساً بكرامة الأشخاص، أو خادشاً للشرف أو الاعتبار، أو السمعة.

---

(١) القانون السعودي الخاص بمكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر سنة ٢٠٠٧م.

وعاقبت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠١٥/٦٣م، أيضاً كل من تنصت أو التقط أو اعترض عمداً دون وجه حق ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات.

ونصت أيضاً المادة الخامسة من ذات القانون على عقوبة لكل شخص استخدم شبكة المعلومات أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للوصول دون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو ما في حكمها من البطاقات الإلكترونية.[١]

* *

(١) القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

المبحث الثاني

حماية حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي

في هذا المبحث سيتم تناول مسألتين: في المطلب الأول سأبين صور انتهاك حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وفي المطلب الثاني سأوضح وسائل الحماية الشرعية والقانونية لحق الخصوصية.

المطلب الأول : صور انتهاك حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي

إن خصوصية الإنسان باتت مكشوفة أمام ما تمخض عنه العلم من إعجاز في عالم الحاسوب.(١) وقد يتعرض المسلم على شبكات التواصل الاجتماعي لانتهاك الخصوصية.

ويمكن تحديد صور انتهاك حق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي في ضوء النصوص الشرعية والأحكام الفقهية وفقاً لما يلي:

أولاً: التجسس الإلكتروني.

يتم التجسس الإلكتروني بواسطة فيروسات إلكترونية عبارة عن برنامج صغير يزرع بالأقراص والأسطوانات الخاصة بالحاسوب بقصد التطفل على الحياة الخاصة للغير، والوصول إلى معلومات شخصية عنه، واستخدام هذه المعلومات بصورة غير مشروعة،(٢) كالابتزاز والتهديد والتشهير، وهذا بالطبع منهي عنه لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا).(٣) والابتزاز الإلكتروني فيه إيذاء وإضرار نفسي واجتماعي ومادي.

---

(١) الجبوري، سليم عبد الله. الحماية القانونية لمعلومات شبكة الإنترنت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ص٣٧٢.

(٢) أيوب، بولين انطونيوس. (٢٠٠٩م). الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ص١٦٧.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

لكن أبا الحسن الماوردي أجاز التجسس في حالات معينة مثل إزالة المنكر أو محاولة منع وقوع جريمة أو زنا إلى غير ذلك وما خرج على هذا الحد ويقصد الشرط –وقصد الحد عن هذه الرتبة– فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأسرار عنه،[١] وكذلك إذا كان بترك التجسس انتهاك حرمة يفوت استدراكها مثل البحث حذراً من فوات ما لا يستدرك من مساس بحق الحياة وارتكاب المحظورات.[٢]

لكن رغم ذلك تبقى الخصوصية مصانة، ولا يجوز المساس بها إلا في حدود ضيقة تمس الصالح العام.

ثانياً: سرقة المعلومات الخاصة وتزويرها.

من المعلومات الخاصة التي غالباً ما تتعرض للانتهاك المعلومات المتعلقة ببطاقات الائتمان وكلمات السر الخاصة بها، والاستيلاء عليها، ويشبه البعض كلمة السر في فضاء المعلومات، كباب المنزل، فمن كسر الباب ودخل المنزل يعد قد ارتكب جريمة انتهاك حرمة يعاقب عليها شرعاً وقانوناً، وكذلك في نظام المعلوماتية، كلمة السر تعني ألا يطلع على هذه المعلومات إلا صاحبها.[٣]

ثالثاً: قرصنة المعلومات.

يقوم القراصنة بالدخول إلى النظام للوصول إلى المعلومات السرية، عن طريق خرق المنافذ والوصول إلى قاعدة البيانات، وتعديلها أو إضافة المعلومات المغلوطة بها بهدف الاستفادة غير المشروعة من تلك البيانات، وغالباً ما تتم عملية القرصنة على مواقع الشركات والمؤسسات الكبيرة، والمؤسسات الحكومية،

---

(١) الماوردي، أبو الحسن. (١٤٠٢هـ). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية، ص٣١٤.

(٢) الفراء، أبو يعلى. (١٣٠٣هـ). الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية، ص٢٩٦.

(٣) أيوب، بولين أنطونيوس. الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، ص٨٦.

والمواقع المصرفية[١]، ومواقع القواعد العسكرية،[٢] وهي تشابه دخول المنزل دون استئذان.

رابعاً: الخلوة المحرمة.

تحدث الخلوة المحرمة بين الرجل والمرأة الأجنبية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي من خلال المحادثات السمعية والمرئية، وقد نظر إليها الفقهاء من جانبين:

الأول: أنها خلوة تكون منفذاً للشيطان، وبذلك أفتت مصادر دار الإفتاء المصرية بعدم جواز المحادثة الإلكترونية بين رجل وامرأة كل منهما أجنبي عن الآخر، إلا في حدود الضرورة، لما فيه من فتح لأبواب الشر والفتن، وكذلك أكدت دار الإفتاء السعودية على حرمة هذا التواصل.[٣] وأكدت دار الإفتاء في الكويت على ذلك، وقد جاء فيها: "الحديث بين الجنسين ممنوع لخطورته مهما كانت النيات طيبة؛ لأن له انعكاسات خطيرة تتسلل للنفس مع نزعات إبليس، فيجب

---

(١) الدخول إلى المواقع الحكومية أو الحسابات المصرفية تكون عقوبتها مشددة فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من: ارتكب دخولاً غير مشروع إلى موقع أو نظام معلوماتي مباشر أو عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الحصول على بيانات أو معلومات حكومية سرية بحكم القانون .... ويسري هذا الحكم على البيانات والمعلومات المتعلقة بحسابات عملاء المنشآت المصرفية...".

(٢) أيوب، بولين أنطونيوس. الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، ص٨٦.

(٣) نقلاً عن: حسيبة حسين، ٢٠١٨م، الاجتهاد الفقهي في مسائل العلاقات الأسرية الناتجة عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الدولي الثاني، بعنوان (المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة)، جامعة الوادي، ٢٤-٢٥/١٠/ ٢٠١٨م، ١٣٤٢-١٣٤٣.

تجنبها، إلا في حدود الضرورة وبكامل الحجاب والأدب وأمام الأهل وعلى مسمع منهم".[١]

مستدلين على ذلك بأدلة عدة، أهمها:

قوله تعالى: (وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ). [٢] فالآية فيها النهي عن اتخاذ أصدقاء على الفاحشة.

قوله ﷺ: (ما تركت من بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء).[٣]

الرأي الثاني: عدم اعتبارها خلوة: كون الخلوة هي الخلوة الجسدية، أي: وجود رجل وامرأة بمفردهما بمكان واحد.[٤]

والراجح والله أعلم هو عدم اعتبارها خلوة شرعية، لكن رغم ذلك يمنع التواصل بين الأجنبي والأجنبية، إلا وفق ضوابط كأن يكون في منتدى عام وليس حواراً شخصياً لا يطلع عليه سواهما، والالتزام بالآداب الإسلامية وعدم استخدام العبارات الخارجة عن نطاق الحياء والأدب.[٥]

خامساً: الإفشاء غير المشروع للبيانات الشخصية وإساءة استخدامها.[٦]

قد يقوم البعض بالتجسس على خصوصيات الغير، بهدف تسجيل ما يدور من محادثات ومراسلات خاصة، ويحاول التهديد بإذاعة ونشر ما تم تسجيله، وذلك يهدد أمن الأفراد، وفيه انتهاك صريح لحق الفرد في الحفاظ على

---

(١) http://www.islamic-fatwa.com/fatwa/73005 ، تاريخ الإفادة ٢٠١٩/٧/١م.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٣) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، الحديث رقم: ٥٠٩٦.

(٤) نقلاً عن: حسيبة حسين، الاجتهاد الفقهي في مسائل العلاقات الأسرية، ص١٣٤٣.

(٥) المرجع السابق، ص١٣٤٣.

(٦) الشاذلي، فتوح. وعفيفي، عفيفي كامل. (٢٠٠٧م). جرائم الحاسوب وحقوق المؤلف. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ص٢٧٥.

خصوصياته.[١] وإذا نشر ذلك فهو تشهير بالمسلم، والمقصود بالتشهير هو إظهار الشخص بأمر معين، وإذاعة السوء عنه، بحيث تتضح للناس خفاياه وعيوبه.[٢]

المطلب الثاني : وسائل الحماية الشرعية والقانونية لحق الخصوصية

تتعدد وسائل حماية حق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحماية تعد مسؤولية شخصية تقع على عاتق الشخص نفسه، ومسؤولية اجتماعية تتحملها الدولة، إضافة إلى ذلك يمكن اعتبارها أيضاً مسؤولية على الجهات الخاصة بصناعة الإلكترونيات، والهندسة الإلكترونية.

لذا فيمكن القول إن وسائل الحماية تكون: شرعية وقانونية وإلكترونية وشخصية، سيتم بيانها وفقاً لما يلي:

أولاً: وسائل الحماية الشرعية لحق الخصوصية.

قامت الشريعة الإسلامية بحماية حق الخصوصية في صورة قواعد ثابتة، ومبادئ وتشريعات تحفظ من خلالها حق الفرد والجماعة من التعرض للانتهاك، وذلك من خلال ما يلي:

آ. **حفظ خصوصية السكن،** لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ "[٣].

وكذلك في نطاق البيت الواحد جعل الإسلام حدوداً ونظم العلاقة بين الأفراد، لا يتم التعدي والتطاول، والنظر على عورات الغير، فقال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن

(١) سامي صالح الوكيل وغيره، النظرية السياسية في حقوق الإنسان، ص٤٣.

(٢) قلعجي، محمد رواس. ص١١١.

(٣) سورة النور، الآية: ٢٧-٢٨.

قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ".(١)

هذه الآيات الكريمة اشتملت على استئذان الأقارب بعضهم على بعض. وما تقدم في أول السورة فهو استئذان الأجانب بعضهم على بعض؛ فأمر الله تعالى المؤمنين أن يستأذنهم خدمهم مما ملكت أيمانهم وأطفالهم الذين لم يبلغوا الحلم منهم في ثلاثة أحوال: الأول من قبل صلاة الغداة، في وقت القيلولة ومن بعد صلاة العشاء ، فإذا دخلوا في حال غير هذه الأحوال فلا جناح عليكم في تمكينكم إياهم من ذلك، ولأنهم طوافون في الخدمة وغير ذلك، ويغتفر في الطوافين ما لا يغتفر في غيرهم. (٢)

ب. **حفظ الأسرار**، وذلك بتحريم التجسس والوقوف على أسرار الغير، وذهب الفقه إلى حد تحريم التجسس ولو كان يرمي إلى تحقيق هدف مشروع، فالوسيلة تأخذ حكم الغاية، بمعنى أنه يلزم أن تكون الغاية والوسيلة مشروعتين؛(٣) حيث ورد قوله عليه الصلاة والسلام: " من اطلع في كتاب أخيه دون أمره فإنما اطلع في النار".(٤)

وكذلك نهى رسول الله ﷺ أن يفشي أحد الزوجين أسرار حياتهم الزوجية، وذلك من باب الحفاظ على حق الخصوصية وحمايته، فقد روى عبد الرحمن بن سعد ﷺ أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: "إنّ من أعظم

---

(١) سورة النور، الآية: ٥٨.
(٢) انظر: الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري. (١٤١٩هـ). تفسير ابن كثير. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية، تفسير سورة النور.
(٣) ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، ص٥٥.
(٤) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم: ١٤٨٥، ٧٨/٢.

الأمانة عند الله يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها".[١]

ج. **حفظ عورات الناس،** فقد حرمت الشريعة الإسلامية تتبع عورات الناس، فورد قوله ﷺ: "إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تُفسدهم".[٢]

كما حرمت الشريعة الإسلامية استراق السمع والبصر، حيث ورد قوله ﷺ" لو أن رجلاً اطلع عليك من غير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح ".[٣] فقد حفظ الإسلام حرمة المسكن، وحرم التلصص، واختلاس النظر، لكشف أسرار أهل المنزل، حتى أنه استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على أنه تهدر دية من يصاب جراء اختلاس النظر من الثقوب.[٤]

د. **حفظ أعراض الناس،** وهو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.[٥] أن عبد الله ابن عمر عبد الله بن عمر ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة، ويقول: "ما أطيبك وأطيب ريحك، وما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ماله، ودمه، وأن نظن به إلا خيرا".[٦]

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، باب تحريم إفشاء سر المرأة، ١٥٧/٤، حديث رقم: ٣٦١٦.

(٢) رواه أبو داود في سننه، باب النهي عن التجسس، ٤٢٣/٤، حديث رقم: ٤٨٩٠.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، حديث رقم: ٢١٥٨.

(٤) الدغمي، محمد راكان. (١٤٢٧هـ). التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية. (ط٣). القاهرة: دار السلام، ص ١٤٣.

(٥) يقول ابن عاشور:" وحفظ الأعراض – أي حفظ أعراض الناس من الاعتداء عليها – هو من الحاجي، لينكف الناس عن الأذى بأسهل وسائله وهو الكلام. ومن الحاجي ما هو تكملة للضروري، كسد بعض ذرائع الفساد، وكإقامة القضاة والوزعة والشرطة لتنفيذ الشريعة. ومن الحاجي ما يدخل في الكليات الخمسة المتقدمة في الضروري إلا أنه ليس بالغاً حد الضرورة. كما أشرنا إليه فيما مضى من الأمثلة. فبعض أحكام النكاح ليست من الضروري ولكنها من الحاجي مثل اشتراط الولي والشهرة". محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي، ١٤٢٥هـ، مقاصد الشريعة الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإنسانية، قطر، ص٢٤١.

(٦) رواه ابن ماجة في سننه، باب حرمة دم المؤمن وماله، ١٢٩٧/٢، الحديث رقم: ٣٩٣٢.

هـ. **تطبيق القاعدة الشرعية تطبيق القاعدة الشرعية (الضرر يزال)** فقد روى ابن عباس ﷺ ، عن النبي ﷺ ، أنه قال: "لا ضرر ولا ضرار".[١]،

فإذا اجتمع المباشر والمتسبب، أضيف الحكم إلى المباشر.[٢] وهذه القاعدة الفقهية توجب الضمان والالتزام على محدث الضرر، وأن المسؤول عن ذلك إنما هو محدث الضرر وليس من تسبب فيه[٣] ، وكذلك التعويض عنه.

ثانياً: الوسائل القانونية لحماية حق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

تتمثل الوسائل القانونية لحماية الخصوصية، بوجود نصوص دستورية وقانونية تحمي حق الخصوصية وتعاقب المعتدي عليه.

آ. الحماية الدستورية:

نصت المادة ٣٨ من دستور دولة الكويت الصادر سنة ١٩٦٢م. على ما يلي: "للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه".

وكذلك نصت المادة ٣٩ على أن: "حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة الرسائل، أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه".[٤]

ب. الحماية القانونية.

مبدأ العقاب الجنائي في الإسلام يهدف إلى منع الناس من اقتراف الجرائم؛ لأن النهي عن الفعل، أو الأمر بإتيانه لا يكفي وحده لحمل الناس على إتيان

---

(١) أخرجه البيهقي، في السنن الكبرى، كتاب إحياء الموتى، باب من قضى بين الناس بما فيهم صلاحهم، الحديث رقم: ١١٨٧٨، ٦/٢٨٥.

(٢) إسماعيل، محمد بكر. (١٤١٧هـ). القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه. (ط١) دار المنار، ص٩٩-٢١٢.

(٣) دياب، صلاح محمد أحمد. الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، دار الكتب القانونية، مصر، ص١٩٢.

(٤) المواد ٣٨-٣٩ من دستور دولة الكويت الصادر سنة ١٩٦٢م.

الفعل أو الانتهاء عنه، ولولا العقاب لكانت الأوامر والنواهي أموراً ضائعة وضرباً من العبث.(١)

لذا في العصر الحديث يمكن القول إن الوسيلة الفاعلة لحماية حق الخصوصية هى وجود تشريعات تحمي هذا الحق وتصونه، وتعاقب الاعتداء عليه. وهذا نهج الحكومات في حفظ أمن وخصوصية مواطنيها، فقد أصدر سمو أمير الكويت القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

والعقوبة تختلف باختلاف الاعتداء الواقع على الحياة الخاصة، فإنه يمكن تشديدها في بعض الصور، ليتحقق الزجر تبعاً لدرجة جسامة كل صورة.(٢)

من ذلك نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار، ولا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب دخولاً غير مشروع إلى جهاز حاسب آلي، أو إلى نظامه، أو إلى نظام معالجة إلكترونية للبيانات، أو إلى نظام إلكتروني مؤتمت أو إلى شبكة معلوماتية.

فإذا ترتب على هذا الدخول إلغاء أو حذف أو إتلاف أو تدمير أو إفشاء أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين....".

---

(١) عودة، عبدالقادر. (٢٠٠٨م). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، ٦٨/١.

(٢) أبو الليل، محمود أحمد. (١٤٢٢هـ). فلسفة التشريع الجنائي في الإسلام ودوره في توفير الأمن والاستقرار، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، ص٥٤٠.

وهذه الوسيلة القانونية متبعة في معظم الدول، ففي فرنسا –مثلاً– نصت المادة ٩ من القانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤م. على احترام الحق في الحياة الخاصة.

وصدر القانون رقم ٧٨–١٧ لسنة ١٩٧٨م. المتعلق بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الرسمية التي تتضمن حماية البيانات الشخصية المرتبطة بالحياة الخاصة للأفراد.(١)

حيث نصت المادة الثامنة من هذا القانون على أنه: (يحظر جمع أو معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، والتي من شأنها أن تكشف بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الأصول العرقية أو الآراء السياسية أو الفلسفية أو العقيدة الدينية أو الانتماء النقابي للشخص، أو تلك التي تتعلق بصحته أو بحياته الجنسية).(٢)

وكذلك عاقب قانون العقوبات الفرنسي الجديد بالحبس خمس سنوات وغرامة مليوني يورو كلَّ من حاز بيانات رسمية بمناسبة قيامه بتسجيلها أو تصنيفها، أو نقلها، أو أي إجراء آخر من أوجه المعالجة، إذا غير من الوجهة النهائية المقررة لهذه البيانات وفقاً للقانون.(٣)

أضف إلى مبدأ العقاب وسائل قانونية أخرى لحماية الخصوصية، أهمها: إزالة الضرر، ومنح المتضرر حق التبيين والاعتذار له، وإهمال الأدلة التي يتم الحصول عليها بانتهاك خصوصية الآخرين والتعويض.

---

(١) الشهاوي، محمد. (٢٠٠٥م). الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، مصر: دار النهضة العربية، ص٢٩٤.

(٢) نقلاً عن: أشرف جابر سيد، خالد بن عبد الله الشافي، ٢٠١٣م، حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك، دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، ص٥–٦.

(٣) محمد الشهاوي، ٢٠٠٥م، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، ص٢٩٧.

ج. الاعتذار للمتضرر بذات الوسيلة (إصلاح الضرر).

كل شخص أشارت إليه وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي بأمر يضر به وبمصالحه، يحق له أن يطلب تعويضاً عن ذلك الضرر بأن يرد على ما تم نشره في تلك الوسيلة، فيذكر ما لديه من اعتراضات وإيضاحات متعلقة بما تم نشره.[١] وكذلك على محدث الضرر تقديم اعتذار للمتضرر بذات الوسيلة التي سبب بها الضرر.

د. إهمال الدليل الرقمي الذي يحصل عليه بانتهاك خصوصية الآخرين.

ما هي قيمة الدليل الذي تم الحصول عليه من خلال خرق خصوصية الآخرين؟

ذهبت كثير من الاجتهادات القضائية إلى عدم مشروعية هذا الدليل، وذلك يسري على انتهاك حق الخصوصية في مجال المعلوماتية، بعدم فاعلية الدليل الذي يتم الحصول عليه من خلال التنصت على المكالمات التي تجري عبر الشبكة، أو من خلال خرق البريد الإلكتروني، أو المواقع الإلكترونية، إلا إذا كان التفتيش بناء على إذن من قبل السلطة القضائية المختصة.[٢]

هـ. التعويض.

تم النص على عدد من العقوبات التي تطال الشخص الذي يتعدى على خصوصية الآخرين، وتتراوح العقوبات في التقنين الحالي بين السجن والغرامة والتعويض؛ حيث يحق للمجني عليه أن يطلب تعويضاً عما لحقه من أضرار مادية او معنوية، كأن يؤدي الاعتداء على خصوصيته إلى حرمانه من مصالح شخصية كان بانتظارها، أو حرمانه من وظيفة كان يعمل بها، أو عدم قبول

---

(١) النجار، عبد الله مبروك. التعويض عن إساءة استعمال حق النشر في الشريعة والقانون، بحث منشور في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد: ٨، ص١٤٣- ١٤٤.

(٢) يونس، عمر محمد. (٢٠٠٨م). الإجراءات الجنائية عبر الإنترنت في القانون الأمريكي. مالطا: مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، ص١٨٠.

البعض التعامل معه نتيجة لما كشف الستار عنه، فيجب على المعتدي على خصوصية الآخرين التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب انتهاك الخصوصية. وهذا يتوافق مع المنهج الإسلامي في فرض الدية كتعويض عن الضرر.[١]

ثالثاً: الوسائل التقنية لحماية حق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

اعتمدت كثير من الدول على نظام الحماية التقنية لخصوصية الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث أخضعت غالبية الدول نظم المعلومات لرقابة وإشراف الدولة، وكذلك إصدار تعليمات للأفراد بحظر تخزين معلومات معينة، وإخضاع ما يجوز تخزينه لضوابط معينة، من ذلك تمكين صاحب الشأن من الاطلاع على المعلومات الخاصة به للتأكد من سلامتها ولتصحيح ما قد يكون بها من أخطاء،[٢] ومحوها إذا كان لا يرغب بنشرها.[٣]

ففي أمريكا –مثلاً– صدر قانون خاص لحماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت سنة ١٩٩٨م؛ إذ حظر هذا القانون على معدّي المواقع عبر شبكة الإنترنت نشر أي معلومة شخصية يكون مصدرها الأطفال الذين لم تتجاوز

(١) الربيش، أحمد بن سليمان. (١٤٢٢هـ). جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، ص٣٥٠.

(٢) الحسيني، عمر الفاروق. (١٩٩٥م). المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية، مصر، ص٥٥.

(٣) صلاح محمد أحمد دياب، الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، ص١٩٢.

أعمارهم الثلاثة عشر عاماً، وضرورة الحصول على موافقة ولي الأمر فيما إذا أراد نشر مثل هذه المعلومات.(١)

ومن وسائل الحماية التقنية أيضاً برامج مكافحة الفيروسات وأنظمة جدران الحماية من البريد الإلكتروني التطفلي، وتطبيقات الحماية ضد اختراقات الأنظمة المعلوماتية.(٢)

من ذلك ما أضافه موقع (فيسبوك) من أداة جديدة لمستخدميه حول العالم سنة ٢٠١٦م، بحيث تقوم بإشعارهم في حالة قيام شخص ما بانتحال شخصياتهم، وطريقة عمل الأداة الجديدة مبنية على إجراء مسح لكافة الحسابات على الموقع بصورة تلقائية، والكشف عن الحسابات التي تحتوي على أسماء متشابهة، أو لديها نفس الصور الشخصية، وتعمل الشركة أيضاً على زيادة حماية لخصوصيات المستخدمين من خلال تطوير أداة فحص الصور، التي ستساعد المستخدمين على إضافة إعدادات للخصوصية على صورهم التي ينشرونها على حساباتهم، كذلك ستسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن الصور العارية التي تخصهم في حال قيام أحد المبتزين برفعها على فيسبوك.(٣)

رابعاً: الوسائل الشخصية لحماية حق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

المقصود بالوسائل الشخصية هي الضوابط التي يجب على مستخدم مواقع التواصل الاجتماعي أن يفرضها على عملية التواصل مع الآخرين، والتي يمكن

---

(١) نقلاً عن: صفاء أوتاني، سوزان عدنان الأستاذ، ٢٠١٣م، انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد٣، ص٤٣٨-٤٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٤٤.

(٣) موقع الإنترنت: https://www.tech-wd.com/wd/2016/03/25، تاريخ الإفادة: ٢٠١٩/٧/١٠م.

أن نعتبرها مجموعة قواعد دينية وأخلاقية واجتماعية، تحمي الفرد من تخطي الحدود التي يرسمها له دينه ومجتمعه وأخلاقه.

ويمكن تحديد هذه الضوابط التي تحكم عملية التواصل الاجتماعي الإلكتروني بما يحفظ على المسلمين الضروريات الخمس، ويمكن تحديدها وفقاً لما يلي:

- الخوف من الله تعالى عند الخلوات، فذنوب الخلوات من أعظم أسباب الانتكاسات، فعند استخدامها يتميز صاحب القلب السليم ممن في قلبه مرض، فيبتعد المسلم عن كل ما يغضب الله، وتتجلى طاعة الله في عدم كشف وعرض ما أمرنا الله بستره عن الآخرين، وبنفس الوقت عدم تتبع عورات المسلمين، يقول تعالى: "يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا"(١).

- تحري الصدق والأمانة في طلب المعلومات والبيانات وتداولها، واحترام خصوصيات الآخرين.

- تنظيم مسألة الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك تنظيماً واحتراماً للوقت، فإن عمر الإنسان ينقص كل لحظة، فعن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ لرجل وهو يعظه : "اغتنم خمساً قبل خمس؛ شبابك قبل هرمك وصحتك قبل سقمك وغناءك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك" (٢).

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، حديث رقم: ٧٨٤٦، ٣٤١/٤.

• التبين من الأخبار قبل تصديقها، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ".[1]

* *

(١) سورة الحجرات، الآية: ٦.

الخاتمة

توسع مفهوم حق الخصوصية واختلف في عصر ثورة المعلومات عما كان عليه في العصور السالفة، ولقد تناولت في هذا البحث حق الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الإسلامي والقانون الكويتي، وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: النتائج.

توصلت في نهاية البحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

١. لا يمكن تحديد ماهية حق الخصوصية بشكل دقيق وثابت، وذلك لكون الخصوصية فكرة مرنة، وشاملة لأبعاد الحياة المختلفة.
٢. نهت الشريعة الإسلامية عن التجسس بأية وسيلة من الوسائل لما فيه من انتهاك لحريات الأفراد وحرماتهم.
٣. ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تسهيل التواصل الإنساني، الذي يعد من مقاصد الشريعة الإسلامية.
٤. تعد الخصوصية حديثة المصطلح، قديمة المنشأ في الفقه الإسلامي، كونها من القيم الإنسانية التي راعتها الشريعة الإسلامية واهتمت بها.
٥. حق الخصوصية في الإسلام يشمل خصوصية البدن، وحرمة المسكن، وحماية الأسرار، وحفظ المراسلات، ومن هذه الحقوق ما يتعلق به حق الله فلا يجوز التنازل عنه، ومنها ما يتعلق به حق العبد فيجوز التنازل عنه.
٦. خصوصية المراسلات إذا كانت تتعلق بالنفع العام فهى من حق الله، لا يجوز التنازل عنها، أما إذا كانت تتعلق بمصلحة العبد فله صلاحية إسقاطها.
٧. خصوصية البدن لا يملك العبد التنازل عنه، أما حرمة المسكن فيعتبر من حق العبد، لا من حق الله، نظراً إلى صلاحية صاحب الحق لإسقاط حقه.

٨. خصوصية الأسرار يتم النظر إلى نوعها، فالأسرار الزوجية وأسرار البيت، حق حمايتها من حق الله حيث لا يمكن للعبد إسقاطه، وعلى الرغم من ذلك فهناك نسبة لحكم إفشائها على درجات، لكن الأصل هو حظر الإفشاء، ولهذا الحظر استثناءات.

٩. إذا وضع المسلم خصوصياته على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في برامج معينة وأجهزة خاصة، فيجب أن يبذل أقصى جهده في سبيل حمايتها وباعتبارها من ممتلكاته الخاصة، وكل اعتداء عليها يعد اعتداء على خصوصية الفرد.

ثانياً: التوصيات.

وفي ختام هذا البحث قد خرجت بعدد من التوصيات، أهمها:

١. نظراً لقلة المراجع الفقهية التي تناولت موضوع حق الخصوصية على الإنترنت بالرغم من غزارة مادته واتساع آفاقه، وعلى الرغم من أن المسألة أخلاقية، إلا أن فقهاء الشريعة الإسلامية تنبهوا له وأفردوا له فصولا خاصة في كتبهم، لذا أدعو إلى التوسع أكثر في دراسة المواضيع الأخلاقية من جانب فقهي وقانوني.

٢. على مراكز بث العلم والتعليم من دور الحضانة إلى الجامعة أن تنشر الوعي بين الجيل الناشئ بمواقع التواصل الاجتماعي وإيجابياتها وسلبياتها، وكيفية الحفاظ على الخصوصية فيما إذا دخل الفرد على هذه المواقع.

٣. يجب استثمار وسائل التواصل الاجتماعي، بصورة شرعية صحيحة، واستخدامها بالطرق الشرعية المحمودة.

٤. على الرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي قد يتم استخدامها بشكل سلبي في انتهاك الخصوصية، وما سببته من فوضى المعلومات، وتضييع الأوقات، إلا إن استخدامها استخداماً معتدلاً أسهم بشكل إيجابي في التفاعل والتواصل

وأزالت القيود المفروضة في الواقع، والاقتصاد، وساعدت على سرعة إيصال المعلومة.

٥. يجب تضافر كافة الحلول الشرعية والتقنية والقانونية والتنظيمية لحماية البيانات الشخصية وحق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

والله ولي التوفيق،،

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العلمية.

١. الأزدي، أبو داود سليمان بن الأشعث. (١٤٣٠هـ). سنن أبي داود. (ط١). دار الرسالة العالمية.

٢. الأزهري، صالح بن عبد السميع. الأزهري والثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. بيروت: المكتبة الثقافية..

٣. إسماعيل، محمد بكر. (١٤١٧هـ). القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه. (ط١) دار المنار.

٤. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (١٤٠٥هـ). الذريعة إلى مكارم الشريعة، (ط١). القاهرة: دار الصحوة.

٥. الآلوسي، شهاب الدين الحسيني. (١٤١٥هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٦. أيوب، بولين أنطونيوس. (٢٠٠٩م). الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

٧. بحر، ممدوح خليل. (١٤٠٣هـ). حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي "دراسة مقارنة". دار النهضة العربية.

٨. البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. (١٤٠٧هـ). صحيح البخاري. (ط٣). دمشق: دار ابن كثير.

٩. البغوي، الحسين بن مسعود. (١٤٠٣هـ). شرح السنة. (ط٢). المكتب الإسلامي.

١٠. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى. (١٩٩٨م). سنن الترمذي (الجامع الكبير). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١١. التونسي، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور. (١٤٢٥هـ). مقاصد الشريعة الإسلامية. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإنسانية..

١٢. الجبوري، سليم عبد الله. الحماية القانونية لمعلومات شبكة الإنترنت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

١٣. الجندي، حسني. (١٤١٣هـ). ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام. (ط١). دار النهضة العربية.

١٤. الجوزية، ابن قيم. (١٤٠٧هـ). عون المعبود مع شرح الحافظ. (ط٣). مكتبة ابن تيمية.

١٥. حجازي، عبدالحي (١٩٥١م). مذكرات في نظرية الحق. القاهرة: دار الكتاب العربي.

١٦. الحسيني، عمر الفاروق. (١٩٩٥م). المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية. مصر.

١٧. الدريني، فتحي. الحق ومدى سلطان الدولة تقييده، نظرية التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون. بيروت: دار الفكر.

١٨. الدعمي، محمد راكان. (١٩٨٥م). حماية الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية. مصر: دار السلام للطباعة.

١٩. الدغمي، محمد راكان. (١٤٢٧هـ). التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية. (ط٣). القاهرة: دار السلام.

٢٠. الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري. (١٤١٩هـ). تفسير ابن كثير. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢١. دياب، صلاح محمد أحمد. الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل. مصر: دار الكتب القانونية.

٢٢. الرازي، فخر الدين. التفسير الكبير. مصر: المطبوعات الإسلامية.
٢٣. زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس. (١٣٦٦هـ). مقاييس اللغة. (ط١) القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
٢٤. الشاذلي، فتوح. وعفيفي، عفيفي كامل. (٢٠٠٧م). جرائم الحاسوب وحقوق المؤلف. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
٢٥. الشربيني، محمد الخطيب. (١٩٩٨م). مغني المحتاج. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٦. الشهاوي، محمد. (٢٠٠٥م). الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة. مصر: دار النهضة العربية.
٢٧. صباريني، غازي حسن. (١٩٩٧م). الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. (ط٢). الأردن: دار الثقافة.
٢٨. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. (١٣٨٧هـ). تاريخ الطبري. القاهرة: دار المعارف.
٢٩. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. (١٤٢٢هـ). تفسير الطبري. دار هجر للطباعة والنشر.
٣٠. عبد الملك، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف. (١٤٢٣هـ). شرح صحيح البخاري لابن بطال. السعودية: مكتبة الرشد.
٣١. العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد. (١٣٥٥هـ). حاشية العدوي، مطبعة مصطفى محمد.
٣٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل. (١٣٧٩هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة.
٣٣. علي، أحمد بن الحسين. (١٤٢٤هـ). السنن الكبرى. (ط٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٤. عليش، محمد. (١٢٩٤هـ). شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل. دار الباز: المطبعة الكبرى العامرة.

٣٥. عودة، عبد القادر. (٢٠٠٨م). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. دار الكتاب العربي.

٣٦. العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين. (٢٠٠٠م). النيابة شرح الهداية. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٧. الغزالي، أبو حامد محمد. (١٤١٩هـ). إحياء علوم الدين. (ط١). سورية: دار الوعي.

٣٨. الفراء، أبو يعلى. (١٣٠٣هـ). الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٩. فضل الله، وائل مبارك خضر. (٢٠١٢م). أثر الفيس بوك على المجتمع. السودان: المكتبة الوطنية.

٤٠. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. (١٩١٨م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المطبعة الأميرية.

٤١. قايد، أسامة عبد الله. (١٩٩٤م). الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات. مصر: دار النهضة العربية.

٤٢. القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي. (١٤١٨هـ). الفروق. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٣. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (١٤٠٨هـ). الجامع لأحكام القرآن. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٤. القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه، دار الكتب العربية.

٤٥. قلعجي، محمد رواس. (١٤١٦هـ). معجم لغة الفقهاء. (ط١). بيروت: دار النفائس.

٤٦. الكاساني، علاء الدين. (١٤٠٦هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. (ط٢). لبنان: دار الكتب العلمية.

٤٧. المالكي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن. (١٩٩٤م). (ط١). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٤٨. المالكي، أبو بكر بن العربي. (١٤٢٤هـ). أحكام القرآن. (ط٣). لبنان: دار الكتب العلمية.

٤٩. المالكي، أحمد بن محمد الصاوي. (١٣٧٢هـ). حاشية الصاوي على الشرح الصغير بلغة السالك لأقرب المسالك. مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

٥٠. الماوردي، أبو الحسن. (١٤٠٢هـ). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥١. محمد، علي محمد بن فتح. مواقع التواصل الاجتماعي وآثارها الأخلاقية والقيمية. الجامعة الإسلامية.

٥٢. المصري، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري. (١٤٢٤هـ). لسان العرب. (ط١). لبنان: دار الكتب العلمية.

٥٣. المقاطع، محمد عبد المحسن. (١٩٩٢م). حماية الحياة الخاصة للأفراد وضماناتها في مواجهة الحاسوب. الكويت: بدون دار نشر.

٥٤. المقدادي، خالد غسان يوسف. (٢٠١٣م). ثورة الشبكات الاجتماعية. (ط١). الأردن: دار النفائس.

٥٥. المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله المفلح. الآداب الشرعية والمنح المرعية. مصر: مكتبة ابن تيمية.

٥٦. المقدسي، موفق الدين بن قدامة. (١٤١٦هـ). المغني. مصر: القاهرة، دار الحديث.

٥٧. المناوي، محمد عبد الرؤوف. (١٣٩١هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير. (ط٢). دار المعرفة.
٥٨. منصور، إسحاق إبراهيم. (١٩٩٩م). نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
٥٩. النفراوي، أحمد بن غنيم. الفواكه الدواني. بيروت: دار المعرفة.
٦٠. النيسابورسي، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. (١٤٢٢هـ). المسند الصحيح، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
٦١. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله. (١٤١١هـ). المستدرك على الصحيحين. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.
٦٢. الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين. (١٤٢٤هـ). شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي. (ط١). مصر: دار الكتب العلمية.
٦٣. الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. (١٤٢٨هـ). الفتح المبين بشرح الأربعين. (ط١). جدة: دار المنهاج.
٦٤. الوكيل، سامي صالح. ومفتي، محمد أحمد. (١٤١٠هـ). النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.
٦٥. يونس، عمر محمد. (٢٠٠٨م). الإجراءات الجنائية عبر الإنترنت في القانون الأمريكي. مالطا: مؤسسة آدم للنشر والتوزيع.

ثانياً: البحوث العلمية.

١. أحمد بن سليمان الريبش، ١٤٢٢هـ، جرائم الإرهاب وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون.

٢. أشرف جابر سيد، خالد بن عبد الله الشافي، ٢٠١٣م، حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك، دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر.

٣. حسيبة حسين، ٢٠١٨م، الاجتهاد الفقهي في مسائل العلاقات الأسرية الناتجة عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الدولي الثاني، بعنوان (المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة)، جامعة الوادي، ٢٤-٢٥/١٠/ ٢٠١٨م.

٤. صفاء أوتاني، سوزان عدنان الأستاذ، ٢٠١٣م، انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد٣.

٥. عبد الله مبروك النجار، التعويض عن إساءة استعمال حق النشر في الشريعة والقانون، بحث منشور في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد: ٨.

٦. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٤م، العدد الثامن.

٧. محمود أحمد أبو الليل، ١٤٢٢هـ، فلسفة التشريع الجنائي في الإسلام ودوره في توفير الأمن والاستقرار، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل العلمية.

١. تنوير أحمد بن محمد نذير، ٢٠٠٧م، حق الخصوصية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الإنجليزي، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.

٢. حسين بن سعيد الغافري، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس.

رابعاً: القوانين.

١. دستور دولة الكويت الصادر سنة ١٩٦٢م.

٢. قانون الجنايات الجنسية في بريطانيا سنة ٢٠٠٣م.

٣. القانون الخاص بحماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت في أمريكا سنة ١٩٩٨م.

٤. القانون الخاص بمكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية، الصادر سنة ٢٠٠٧م.

٥. القانون الفرنسي رقم ٧٨-١٧ لسنة ١٩٧٨م، المتعلق بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الرسمية.

٦. القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥م. الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

٧. القانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤م.

خامساً: مواقع الإنترنت.

1. http://www.islamic-fatwa.com/fatwa/73005
2. https://www.tech-wd.com/wd/2016/03/25

First: Results:

At the end of the research, I have concluded some results, the most important of which are:

1. The right to privacy cannot be precisely defined, because privacy is a flexible idea that comprehend different dimensions of life.
2. Islamic law prohibits espionage by any means because of its violation of the freedoms and sanctities of people.
3. Social media sites have facilitated communication between people, which is one of the purposes of Islamic law.
4. Privacy is a modern term, but it has existed for a long in Islamic jurisprudence, as it is among the human values discussed and highlighted by the Islamic law.
5. The right to privacy in Islam includes body privacy, domicile sanctity, the protection of secrets, and the preservation of correspondence. Some of these rights belong to God, and may not be

waived, and other rights belong to God's servants and may be waived.

6. If the privacy of correspondence concerns public interest, it falls under the list of rights of God that may not be waived, but if it concerns the interest of an individual, then he/she shall have the right to waive that privacy right.
7. God's servants shall not have the right to waive the privacy of the body, but the domicile sanctity is the right of God's servant, not the right of God, because individuals have the power to abate this right.
8. The privacy of secrets should be considered in terms of their type. Marital and family secrets are considered a right of God that should be protected and it is not permissible for God's servants to abate them. However, it may be disclosed in some cases with specific degrees, but the rule is the prohibition of disclosure, and this prohibition has some exceptions.
9. If a Muslim puts his private belongings on social media sites, or in certain programs or devices, he must do his best to protect it as a private property, and any infringement to it is an infringement to the individual's privacy.

Second: Recommendations:

I derived a conclusion of some recommendations, the most important of which are:

1. Due to the lack of jurisprudential references that examined the subject of the right to privacy on the Internet, despite its many contents and wide horizons, and although this issue is a moral issue, however, the jurists of Islamic law have discussed this issue and wrote chapters about it in their books, so I recommend further expansion in the study of ethical issues jurisprudentially and legally.
2. Education establishments from kindergarten to university should spread awareness among the young generations of social media sites and their advantages and disadvantages, and how to maintain privacy when accessing these sites.
3. Social media must be invested and used legally and properly.
4. Social media sites may be used negatively in the infringement of privacy, and may result in information chaos and waste of time, however using social media sites properly positively contributes to interaction and communication and remove restrictions imposed in reality, and economy, and help to expedite the delivery Information.
5. All legitimate, technical, legal and regulatory solutions must be used to protect personal data and privacy on social media sites.

References:

1. Abu Mohammed Mahmoud bin Ahmed bin Musa bin Ahmed bin Hussein al-Fettabi, Badr al-Din, 2000, the building explaining guidance, the first edition, the House of Scientific Books (Beirut)
2. Ahmad Bin Ghunaim Al-Nafrawi, *"Al-Fawakeh Al-Dawani"*, Dar Al-Ma'refa - Beirut
3. Ahmad Bin Ghunaim Al-Nafrawi, *"Al-Fawakeh Al-Dawani"*, Dar Al-Marefa, Beirut
4. Al-Nawawi, Abu Zakaria Yahya Ibn Sharaf al-Nawawī, 1392 Hijri, *"Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim Bin Hajjaj"*, 2nd edition, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut
5. Al-Qarafi, Abu Al-Abbas Ahmad Bin Idris Al-Sanhaji, 1998, *"Al-Furooq"*, Houses: Dar al kotob al ilmiyah Publishing House
6. Ala' al-Din al-Kasani, 1406 Hijri, *"Badaa'i Al-Sanayea fi Tarteeb Al-Sharaea"*, Second Edition, Dar al kotob al ilmiyah Publishing House, Lebanon
7. Ibn al Hammam, Muhammad bin Abdul Wahid, 1424 Hijri, *"Sharh Fath Qadir* / al-Hidaya Shah Bidaya al-Mubtadi, first edition, Dar al kotob al ilmiyah Publishing House, Egypt
8. Ibn Qudamah, Muwaffaq al-Din al-Maqdisi, 1416 Hegira, Mufti, Dar al-Hadith, Cairo - Egypt
9. Mohammad Al-Khatib Al-Sherbini, *"Maghna Al-Muhtaj"* 1998, Dar Al-Fikr, Damascus
10. Muhammad ibn Ahmed 'Illish, 1294 Hijri, *"Sharh Manh Al-Jalil 'Ala Mukhtasar Al-Allama* Khalil", Dar al-Baz, Al-Matbaa Al-Kobra (Cairo)

* * *